Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

هجرة الأدمغة العربية، الأسباب والحلول

Arab brain drain, causes and solutions

دروازي عمار Derouazi Omar لعروسي أحمد Laroussi Ahmed
جامعة زيان عاشور، الجلفة جامعة ابن خلدون تيارت
Zian Ashour University, Djelfa Ibn khaldoun University, Tiaret
der-omar@hotmail.fr larouahmed@hotmail.fr
المؤلف المرسل: دروازي عمار Derouazi Omar الإيميل: der-omar@hotmail.fr

تاريخ الاستلام : 2020-04-16 تاريخ القبول : 2020-06-10

ملخص:

تنطلق هذه الدراسة من فكرة موضوع ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات، التي تعتبر من الاهتمامات التي تؤرق بلدان المغرب العربي وعلى رأسهم الجزائر، حيث عرفت هذه الظاهرة رواجا كبيرا الكفاءات العربية، بعدما أصبحت البطالة والمشاكل الاجتماعية عائقا أمام عيشهم وتقدمهم في بلدانهم الأصلية، مما دفع بهم الى الهجرة إلى الدول الغربية، بطرق شرعية أو غير شرعية، على أمل تحقيق طموحاتهم وأحلامهم المستقبلية.

ويمكن القول أن ظاهرة هجرة الادمغة العربية ترجع إلى حتمية وجود العديد من العوامل داخل بلدانهم كالبطالة وعدم الاهتمام بهم، وانخفاض أجورهم، فضلا عن العوائق السياسية، وهو الأمر الذي تستغله الدول العظمى، وعلى رأسها الدول الأوروبية، في استقطاب هذه الفئة. كل هذا دفعنا للبحث عن دوافع وأسباب هجرة الأدمغة في ظل الظروف التي تعيشها البلدان العربية، وصولا إلى طرح بعض الحلول الناجعة لأجل إعادة استقطابها.

كلمات مفتاحية: الهجرة، الأدمغة، الكفاءات، العقول، الأسباب، الحلول...الخ

Abstract :

This study is based on the idea of the topic of the brain drain phenomenon and qualifications, which is considered one of the concerns that concerns the countries of the Arab Maghreb, led by Algeria. Immigration to Western countries, by legal or illegal means, in the hope of achieving their future aspirations and dreams.

It can be said that the phenomenon of Arab brain drain is due to the inevitability of many factors within their countries, such as unemployment, lack of interest in them, and low wages, as well as political obstacles, which is what is used by the major countries, especially European countries, to attract this category. All of this prompted us to search for the motives and causes of brain drain in light of the conditions in the Arab countries, and to offer some effective solutions in order to re-attract them.

Keywords: immigration, brains, competencies, minds, causes, solutions ... etc.

مقدمة:

تعاني بلدان المغرب العربي، على غرار معظم الدول العربية وبعض الدول الأخرى، من تفشي ظاهرة هجرة العقول وخاصة بعد انهيار الأنظمة السياسية في البعض منها، حيث ازداد عدد المهاجرين نحو الدول الغربية بدرجة كبيرة جدا، والتي أصبحت توفر لهم كل مقومات البناء كفرص العمل، الدراسة والتكوين... الخ. فرغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية المختصة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، إلا أن هذه الظاهرة مازالت تشكل خطرا محدقا بالمجتمعات العربية نظرا لعدم التركيز بشكل جدي على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الاقتصادية السطحية، إذ أن هذه الاجراءات غير كافية لمعالجة

هذه الظاهرة وآثارها السلبية، وتفاقمها سوف يزداد مستقبلا، فالفقر وانخفاض مستوى المعيشة من جهة وتردي مستويات مؤشرات الأمن الإنساني ونقص مناصب الشغل تعد أكبر دافع لهجرة الأدمغة خاصة في المنطقة العربية.

ولمعالجة هذا الموضوع جاءت هذه الدراسة محاولة وضع تحليلات تتوافق وتتكيف مع طبيعة التحولات والتغيرات الراهنة، حيث أصبح من الضروري عند دراسة ظاهرة الهجرة، وخاصة هجرة الأدمغة العربية، التركيز على كيفية بناء والتوصل إلى استراتيجية شاملة لجذب المهاجرين، مع التعمق في معرفة الأسباب الحقيقية لها ومعالجتها، وكيفية الحفاظ على العقول العربية، بدلا من التنديد بالأثار السلبية لها أو البحث عن عوامل تفاقمها.

ولدراسة ومعالجة هذه القضايا ارتأينا طرح الاشكالية التالية:

ما هي الأسباب والدوافع المؤدية إلى هجرة الكفاءات العربية؟ وما هي السياسات والاستراتيجيات المتبعة لاستقطابها؟ ولماذا أخفقت هذه الأخيرة في بذل الجهود اللازمة لاستقطاب تلك الكفاءات المهاجرة في حين نجحت دول أخرى في ذلك؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، ولا سيما في بلدان المغرب العربي، تم معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي لمسألة هجرة الكفاءات العربية

تشكل هجرة العقول[1] العربية إلى خارج أوطانها هاجسا مخيفا للحكومات والمنظمات على حد سواء. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة، لما لها من آثار سلبية في شتى المجالات .

وللإحاطة بمفهوم هذه الظاهرة ينبغي تعريف الهجرة بصفة عامة (أولا)، ثم تعريف هجرة الكفاءات (ثانيا).

أولا/ تعريف الهجرة:

الهجرة لغة لفظ مشتق من كلمة (هجر)، ومعناها الرحيل عن المكان، أو التخلي عن شيء ما. وتعرف أيضا بأنها انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بغرض الاستقرار في المكان الجديد.

أما اصطلاحا تعرف الهجرة بأنها انتقال الأشخاص من وطنهم الأصلي إلى وطن آخر بغية الإقامة الدائمة هناك[2]، أو هي انتقال الأفراد أو الجماعات البشرية من إطارهم الجغرافي إلى إطار جغرافي آخر، أو من قارة إلى أخرى[3]، أي الخروج من الحدود الوطنية لمدة منية معينة[4].

وبذلك يمكن القول أن الهجرة هي حركة تنقل الأفراد والجماعات من مكان إلى آخر بهدف البحث عن وضع أفضل في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية...إلخ.

ثانيا/ تعريف هجرة الكفاءات:

تناولت الدراسات هذه الظاهرة منذ مطلع الستينيات للقرن الماضي بمسميات مختلفة منها: هجرة الأدمغة، استنزاف الكفاءات، النقل المعاكس للتكنولوجيا...الخ. فهجرة الكفاءات أو الأدمغة[5] هو مصطلح يطلق على هجرة العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم من بلد إلى آخر طلبا لرواتب أعلى أو التماسا لأحوال معيشية أو فكرية أفضل.

وتعرف أيضا بأنها سفر أو هجرة الحاملين للشهادات الجامعية العلمية بمختلف تخصصاتها، كالأطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين وغيرهم، أي هي نزوح الأفراد المؤهلين من رجال ونساء بمحض ارادتهم أو طلبا منهم أو بحثا عن العمل والاستقرار أو للدراسة[6].

وفي تعريف آخر يقصد بهجرة الكفاءات : "سفر أو نزوح أو هجرة الرجال و النساء المؤهلين تأهيلا جامعيا سواء في داخل البلاد أو خارجها بمحض إرادتهم أو طلبوا أو قصدوا ذلك طلبا للعمل والاستيطان أو الدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة"[7].

ويرى الفقيه جاك غيار **(JACQUES GAILLARD)** أن مصطلح هجرة الكفاءات يستعمل للتعبير عن هجرة الأشخاص المؤهلين من دولهم الأصلية نحو دول الاستقبال(هجرة الكفاءات

الخارجية) وللتعبير أيضا عن هجرة الأشخاص العلميين و التقنيين نحو قطاعات غير علمية داخل نفس الدولة (الهجرة الداخلية للكفاءات)[8].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) هجرة الكفاءات على أنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي، غير أنه يتميز بالتدفق باتجاه واحد من الدول الأكثر تقدما نحو الدول الأقل تقدما، وهي ما يطلق عليها البعض النقل المباشر للتكنولوجيا، وهي أيضا النقل المباشر لأحد عناصر الإنتاج والمتمثل في العنصر البشري[9].

ولا تعتبر هذه الظاهرة حديثة النشأة والتداول، بل تمتد عبر امتداد التاريخ البشري، حيث تشير الشواهد التاريخية أن بناء الحضارة الإنسانية عبر العصور والأزمنة إنما كان نتيجة انتقال الكفاءات من منطقة إلى أخرى، وهو ما يفسر أيضا انتقال العلوم المختلفة بين الأمم، فقد تم العثور في مواقع أثرية بمدينة سوسة بشمال إفريقيا على نقوش عليها قائمة بأسماء العمال الأجانب المهرة الذين شيدوا قصر الملك داريوس الأول فترة 485-521 قبل الميلاد[10].

المحور الثاني: دوافع وأسباب هجرة الكفاءات العربية

إن الأسباب التي تقف وراء مشكلة هجرة الكفاءات العربية، عديدة متداخلة يصعب معها الجزم بحتمية تأثير أحدها دون الآخر، ونظريا تقع هذه الأسباب ضمن وجود قوى إما طاردة لهذه الأدمغة إلى خارج الوطن العربي أو جاذبة تستقبل هذه العقول.

أولا/ الأسباب الطاردة للكفاءات العربية:

تشير العوامل الطاردة إلى مجموعة الأسباب والمعوقات التي تؤثر سلبا على عملية التطور الفكري والعلمي في المجتمع، مما يدفع فئة العلماء وأهل الفكر إلى تبني قرار الهجرة، والانتقال إلى المكان الذي يضمن لهم القدر الكافي من عوامل الاستقرار، والمحفزات التي تجعل منهم أداة فعالة للنهوض بعملية التنمية في المجتمع، وقد تكون هذه العوامل سياسية أو اقتصادية، اجتماعية و تقنية أو تربوية، أو غير ذلك ويمكن حصرها فيما يلي:

1- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والإشكالات التي تعيق تحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية، كالحروب بجميع أشكالها في المنطقة العربية، مثل الحرب الأهلية في لبنان، وحرب العراق، وأزمة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، ضف إلى ذلك ما تشهده حاليا معظم الأقطار العربية من فوضى وعدم استقرار، على غرار ما يحدث في سوريا واليمن وليبيا وفلسطين وغيرهم.

2- التفاوت التكنولوجي والثقافي بين بلدان المنطقة العربية من جهة مقارنة بالدول الغربية، إضافة إلى تكيف الكثير من الطلبة مع الحياة في الدول الغربية وزواجهم هناك، وهو الأمر الذي يصعب عليهم ترك عائلتهم بسبب عدم تأقلمهم مع العيش في بلدهم الأم، مع وجود العديد من العراقيل التشريعية[11].

3- مسألة الإنفاق على البحث العلمي التي لم تأخذها الدول العربية بعين الاعتبار، ففي تقرير لليونسكو سنة 2010 أكد أن مجموع الدول العربية لا تنفق إلا ما يقارب 38.4 ألف دولار على البحث والتطوير لكل باحث، في الوقت الذي تنفق فيه البلدان المتقدمة ما يقارب 195 ألف دولار، أما الصين فتنفق لوحدها ما يعادل ضعفي ما تنفقه مجموع الدول العربية (72 ألف دولار). (جدول رقم 01).

4- سفر العديد من الطلبة من مختلف البلدان العربية إلى الدول الغربية، بسبب إما مواهبهم غير الاعتيادية، أو لغنى عائلاتهم[12]، لأن تلك الدول توفر لهم روح الاطلاع على تجارب مختلف المجتمعات، مع توفر الجو العلمي الذي يلائمهم، مقارنة بدولهم التي لا توفر لهم مثل تلك الامتيازات[13].

5- انتشار البيروقراطية والمحسوبية، والحرمان من أبسط الخدمات الإنسانية، كتوفير مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، كقلة الموارد المالية، وتفشي الفقر، وعدم تكافؤ فرص العمل مع وارتفاع نسبة البطالة[14] خاصة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وتردي الخدمات الأساسية، لا سيما في الدول العربية غير النفطية[15].

6- تعاني بعض الكفاءات من انعدام تخصصات عملها في بلادهم كالطلبة المختصين في الفيزياء والكيمياء، مثل تخصص علماء

الذرة وصناعات الصواريخ والفضاء، مع قلة الاهتمام بالبحث العلمي والتدريب والتطوير، وفي هذا الصدد يقول روبرت مكنمارا مدير البنك الدولي السابق: (إن العقول تشبه القلوب بصفة عامة في أنها تذهب إلى حيث تلقى التقدير)[16].

7- عدم حماية الملكيات الفكرية وبراءات الابداع والاختراع، مما أدى إلى ضياع الجهود والمعارف العلمية، في ظل غياب الحريات في المعاهد والجامعات والتضييق على حرية التعبير، وعدم احترام حقوق الإنسان[17].

8- الروابط الثقافية التاريخية الناجمة عن العلاقات الاستعمارية القديمة في الدول العربية حيث هاجر العديد من الأشخاص العرب إلى فرنسا على سبيل المثال[18].

ثانيا/ الأسباب الجاذبة لهجرة الكفاءات العربية:

يقصد بالأسباب أو الجاذبة للكفاءات العربية، المؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية (الدول المستقبلة) التي من شأنها الزيادة بشكل أو بآخر في نسبة الكفاءات التي تستقبلها هذه الدول في عن طريق الهجرة من الدول الأقل نمو و بصفة أخص من دول الجنوب.

ومن بين العوامل الجاذبة الهامة في هجرة العقول العربية ما يلي[19]:

1- انخفاض نسبة الكفاءات العلمية في الدول الغربية المتقدمة صناعيا بسبب تحديد النسل وانخفاض عدد المتخصصين، مما يجعل الدول الغربية المتقدمة تحرص على استقطاب الكفاءات وتشجع الأشخاص ذوي والمهارات العالية من الدول النامية، وتقدم لها كل التسهيلات المادية لسد حاجياتها المتجددة والمتزايدة لتعويض ذلك العجز[20]، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث شهدت الدول المتقدمة نمو سكاني متدني جدا، بينما تعاني الدول النامية في الاتجاه المعاكس تماما[21].

2- تبني الدول الغربية للعديد من السياسات المدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات العلمية من الدول العربية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصدر الكونجرس الأمريكي قرارا بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة الإقامة للخريجين والكفاءات العلمية للأجانب في العديد من المجالات[22]، كما سنت فرنسا عدة قوانين وتشريعات[23]، واعتمدت المملكة المتحدة على قوانين تسمح للكفاءات بالإقامة لذوي الخبرات والمهارات لاعتمادها في إقامة المشاريع[24]، أما هولندا والسويد فقد اتخذت العديد من الإجراءات لإعفاء الكفاءات العلمية الوافدة إليها من الضرائب وغيرها، في المقابل أدخلت دول الاتحاد الأوروبي نظام البطاقة الزرقاء لتسهيل منح التأشيرات لأصحاب الكفاءات والمهارات المختلفة...الخ.

3- وجود الجو الملائم للكفاءات العلمية في الدول الغربية المتقدمة لما توفره لها من ثروات مادية كبيرة، فضلا عن العديد من الوسائل الاستهلاكية والرفاه المادي، والتي تشكل إغراء قوي لتلك الكفاءات العربية.

4- مساهمة ظروف العمل في البلدان المتقدمة في تحقيق الطموحات العلمية لما توفره من فرص للبحث العلمي والابتكار والإبداع، والوسائل المختلفة لتحقيق ذلك، وتفتح لهم آفاقا جديدة والتي تحفزهم على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات[25].

5- العولمة بمختلف نتائجها وتوفر سياسات الانفتاح، والدخول إلى أسواق الشركات المتعددة النشاط، وبذلك أصبحت الاحتياجات الضرورية للهجرة مبنية على أساس التحولات السريعة التي صاحبت العولمة، مثل زيادة الحاجة إلى العمال بمختلف خبراتهم ومهاراتهم في الدول المتقدمة.

6- سياسات الدول الكبرى واستراتيجياتها تجاه الدول الضعيفة، خاصة الدول العربية، واستغلال مواردها المادية والبشرية، وخاصة الكفاءات العلمية، والتي وجدت في التقارب اللغوي بين بلدانهم والبلدان الصناعية والروابط الثقافية والتاريخية الناتجة عن الحقبة الاستعمارية، فرصة للاندماج والتجاوب والتكيف مع مختلف الأوضاع الجديدة في تلك الدول[26].

7- تفكك الاتحاد السوفييتي وانتصار المعسكر الليبرالي بعد الحرب الباردة، ما أدى إلى توسع اقتصاديات ما يسمى بالمدن، وتنافسها على جذب المهارات والكفاءات العلمية.

وقد جاء في التقرير الإقليمي لهجرة الأدمغة العربية الذي أصدرته جامعة الدول العربية سنة 2009 تحت عنوان : "هجرة

الكفاءات ... نزيف أم فرص؟" أن الجزائر والمغرب وتونس تظل الدول الأكثر نزيفا لهذه النوعية من العمالة بنحو 50% من إجمالي المقيمين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي العربي[27]، حيث تم اعتبارها الدول الأكثر إرسالا لهذه النوعية من العمالة، حيث بلغت الكفاءات العربية المهاجرة من هذه البلدان حوالي نصف الكفاءات المولودة بالبلدان العربية، وتصل نسبتهم إلى ما يقارب 74% إذا أضيف إليهم اللبنانيون والمصريون[28].

وللتدليل على خطورة الظاهرة التي تتفاقم من عام إلى آخر تتحدث الأرقام أيضا بأن هناك أكثر من 54 من خريجي الجامعات الغربية من الطلبة العرب لم يعودوا إلى بلادهم بعد انتهاء تحصيلهم العلمي العالي في الدول الغربية، رغم أن جزءا كبيرا منهم لم يتمكن من ممارسة عمل علمي في بلد الهجرة يتناسب مع شهادته.

وبحسب إحصائيات عمادة الأطباء الفرنسيين لعام 2009، فإن الأطباء الجزائريين يمثلون 10.26 % من مجموع الأجانب العاملين بالمستشفيات الفرنسية[29]، وتأتي هذه النسبة في المرتبة الرابعة بعد بلجيكا ب 16,49 % ورومانيا 12 % وألمانيا 10,3 %، والأولى مغاربيا، قبل المغرب 7,69 %، وتونس 4,85 %[30].

وفي دراسة المركز الوطني للاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية الجزائري، أن عدد العلماء الّذين هجروا الجزائر إلى غاية نهاية 2014 يفوق 268 ألف عالم في كل التخصصات المهنية، وأكدت الدراسة أن الجزائر تتصدر قائمة دول الاتحاد المغاربي من حيث النوعية في هجرة الأدمغة، لكون النخبة الجزائرية مطلوبة بقوة في أوروبا على وجه التحديد، حيث يعمل حالياً في مختلف دول الاتحاد الأوروبي 268 ألف عالم جزائري ما بين طبيب وأستاذ وباحث في مختلف الاختصاصات، من ضمنهم 75% منهم يعملون حاليا في فرنسا و11 % في كندا و4% في بريطانيا، فيما تستقطب إيطاليا واسبانيا المهاجرين الجزائريين من مستويات أدنى.

المحور الثالث: انعكاسات هجرة الكفاءات وتدفقاتها في المنطقة العربية

لا زالت ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية تشكل هاجسا خطيرا، وإحدى أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية عموما ودول منطقة المغرب العربي خصوصا، لكونها تؤثر بشكل مباشر على عجلة التنمية في المنطقة ذلك أن ما تسعى إليه المجتمعات عن طريق النشاط التنموي، إنما هو بالدرجة الأولى تطويرا نحو وضع أفضل ولن يتحقق ذلك إلا بتطوير الأفكار والمفاهيم، وهو دور الكفاءات الوطنية باعتبارها النخبة من أهل العلم والعلماء.

أولا/ الآثار السلبية لهجرة الكفاءات:

تفرز هجرة الكفاءات العربية العديد من الأثار السلبية وخاصة على البرامج التنموية، من بينها:

1- تشكل خطورة على اقتصاديات ومخططات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلدانهم، وخاصة على قطاع الخدمات، والتخطيط، والبحث العلمي، وبالتالي تهديد عملية التنمية الشاملة. فمن منظور اقتصادي بحت كلفت هذه الظاهرة الجزائر مثلا خسارة حوالي 165 مليار دولار خلال 30 عاما المنصرمة، في حين حققت الدول المستقبلة أرباحا تقارب 465 مليار دولار، نتيجة مساهمة هذه الكفاءات في مسار التنمية لديها[31]. أما من خلال مقاربة تنموية، فإن الجزائر تعاني فعلا من "نزيف الاطارات" كما يدرج تسميتها من خلال الخطابات الرسمية، حيث تخسر الجزائر حوالي 880 إطارا كمعدل سنوي[32].

2- تسبب نقصا كبيرا في الكفاءات العلمية المؤهلة، والخبرات المتخصصة والنادرة في البلدان العربية ومختلف قطاعاتها، إذ أن معظم الكفاءات العلمية تفضل البقاء في الدول الغربية المتقدمة خوفا من العودة إلى بلدانهم[33]. (جدول رقم 02).

3- اتساع الفجوة في مختلف المجالات، وخاصة المجالات العلمية والتكنولوجية في البلدان العربية مقارنة بالدول المتقدمة.

4- تقوم الدول الغربية بتوظيف الكفاءات العلمية لصالح اقتصاداتها وتطوير مجتمعاتها، أما الفئة القليلة التي تعود إلى أوطانها تعتبرهم مجرد سفراء لنقل الثقافة الغربية إلى وطنهم الأم، وبالتالي إعادة نشر معالم التخلف في الدول النامية، بما

يؤدي أيضا إلى تراجع بعض القيم الاجتماعية التقليدية، مثل تفكك الأسرة، وتغير بنى العلاقات الاجتماعية...الخ.

5- ضعف وتدهور البحث العلمي في البلدان العربية مقارنة مع الإنتاج العلمي والتكنولوجي للمهاجرين العرب في الدول الغربية.

6- الخسائر الكبيرة في هدر الأموال على الطلبة الذين تحصلوا على تلك الكفاءات من الدول الغربية والتي تتحملها دولهم، وسواء كان العبء على حسابهم الخاص أم على حساب حكومتهم يبقى رأس المال المصروف يمثل خسارة للاقتصاد الوطني. فتعليم وتدريب العالم الواحد قدر بحوالي 20.000 ألف دولار[34]، أما مجموع الخسائر التي تكبدتها الدول العربية سنويا في سبيل تأهيل تلك الكفاءات فهي لا تقل عن 200 مليار دولار حسب تقرير لمنظمة العمل العربية، والتي تستفيد من خبراتها الدول المتقدمة[35].

7- تكرس ظاهرة هجرة الكفاءات العديد من مظاهر التبعية للدول الغربية وتأهيلها في اتجاهات الخطط التنموية غير المدروسة، كالتبعية التكنولوجية والثقافية والاندماج في السياسات التعليمية غير المتوافقة مع الخطط التنموية.

8- تمثل هجرة الكفاءات العربية استنزافا من حجم اليد العاملة المؤهلة المتوفرة في البلدان العربية، مما يؤدي إلى زيادة التوتر في سوق القوى العاملة، والذي يؤدي في المقابل إلى التأثير على مستوى الأجور، فضلا عن بحث الدولة عن الخبرات العلمية الأجنبية لتعويض النقص الناتج عن هجرة تلك الكفاءات.

ثانيا/ الآثار الإيجابية لهجرة الكفاءات:

تطرق عدد قليل من الباحثين في ظاهرة هجرة العقول بعامة، والعربية منها بخاصة، إلى بعض إيجابيات هجرة الكفاءات، حيث أوردوا باقتضاب شديد مشوب بالحذر أهم تلك الإيجابيات، ومن بينها:

1- تعد هجرة الكفاءات العلمية عامل أساسي من عوامل تحقيق التنمية، إذا ما تمت إدارتها وتوظيف مساراتها بصورة إيجابية بما يتوافق ومخططات التنمية الشاملة.

2- تساعد على نقل المعارف والخبرات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وتطويرها في حالة عودة الكفاءات العلمية بعد حصولها على شهاداتها من تلك الدول.

3- تؤدي إلى التخفيف من عبء الضغط على الأسواق المحلية، وإتاحة الفرص لتوظيف عدد كبير من البطالين في البلدان العربية، مع توفير طاقات جديدة لهم.

4- جلب العملة الصعبة إلى البلد الأم، ما يؤدي إلى إنعاش وتطور وازدهار اقتصاداتها.(جدول رقم 03، 04).

5- تساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية في البلدان العربية[36]، كما تساعد في إرساء مبادئ التفاهم الدولي والتعاون بين مختلف الدول.

6- تشجيع الاستثمارات المتعلقة بالكفاءات المهاجرة الموجودة في بلدانهم الأصلية مثل مخابر البحث العلمي ونقل التكنولوجيا...[37].

المحور الرابع: ضرورة بناء استراتيجية شاملة لاحتواء هجرة الكفاءات وإعادة استقطابها

تشكل هجرة الكفاءات العربية خطورة كبيرة على مخططات التنمية لذلك وجب إيجاد حلول جذرية وفورية للحد من مخاطر تلك الظاهرة، وأهمها بناء استراتيجية عربية متكاملة لمواجهتها، وذلك باشراك جميع المؤسسات والهيئات المعنية بهجرة العقول العربية، كجامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمات العربية الغير حكومية، وكذلك الاستفادة من مشاريع وخبرات المنظمات الدولية، كمنظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية التي تتميز بخبرات ومهارات ودراسات حول تلك الظاهرة.

ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات، الأمور التالية:

1- تبادل أنظمة الاتصال والمعلومات بين مختلف المؤسسات العربية مع إنشاء قنوات التواصل مع المهاجرين، وذلك بإجراء دراسة شاملة لعدد الكفاءات العربية المهاجرة للتعرف على حجمها ومواقعها وميادين اختصاصها وارتباطاتها وظروف عملها.

2- ضرورة بناء ووضع برامج وطنية لمواجهة هجرة الكفاءات العربية[38]، مع إنشاء مراكز ومخططات للدراسات والبحوث

التنموية والعلمية والتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة بتنظيم أوضاع الكفاءات العلمية العربية في المهجر.

3- تكوين الجمعيات والمنظمات لاستيعاب أصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة، مع القضاء على كل المشاكل والعوائق التي تعترض طريق عودتهم إلى بلدانهم، كتسهيل إجراءات عودتهم إلى أرض الوطن وتوفير مناصب الشغل حسب مؤهلاتهم العلمية واعطائهم الحوافز المادية والمعنوية.

4- إقامة وتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية للعقول العربية المهاجرة ووضع برامج خاصة بمشاركاتها في نقل المعرفة والتكنولوجيا، وطلب مساعدتهم في تنفيذ المشاريع الوطنية بغرض ادماجهم في بناء المخططات التنموية وغيرها.

5- تطوير السياسات والاستراتيجيات العربية المشتركة، لإيجاد حلول جذرية للحد من ظاهرة هجرة العقول، والقضاء على الآثار السلبية لها، وذلك باشراك كل المؤسسات والهيئات المعنية بهجرة الكفاءات العربية، كالجامعة العربية[39]، والمنظمات العربية الغير حكومية، ومنظمة اليونسكو...الخ.

6- احترام مبدأ الحريات الأكاديمية وذلك باحترام حقوق الإنسان وسيادة دولة الحق والقانون، أي الحرية في تبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث وغيرها باستعمال مختلف وسائل التطور الحديثة دون وجود تعقيدات أو حواجز[40].

7- إعادة النظر في قاعدة أجور ورواتب أصحاب الكفاءات العربية ووضع أجور تناصب مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية، مع وضع تقديم المكافآت المادية والمعنوية للكفاءات البارزة مع تقديم الحوافز والتسهيلات الضريبية والجمركية، وغيرها.

8- ربط نشاطات البحث العلمي والتكنولوجي ببناء استراتيجيات تنموية شاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية، والاجتماعية، وسياساتها وبرامجها.

9- إنشاء مواقع إلكترونية على كافة المستويات العلمية والمواقع الوطنية كمواقع المؤسسات والمراكز التنموية، بهدف الحصول على المعلومات الخاصة بالاحتياجات الوطنية، وإرشاد الكفاءات العربية المهاجرة إلى الفرص المتاحة في بلدهم الأم.

10- تشجيع براءة الاختراع والإبداع العلمي والتكنولوجي وذلك باعتماد أنظمة خاصة بالابتكار والابداع في مختلف الدول والمؤسسات التعليمية، مع إنشاء لجان عربية خاصة بالكفاءات العربية في المهجر، للاستفادة من مؤهلاتهم وخبرات في بلدانهم الأصلية.

المحور الخامس: التحديات والعوائق التي تواجه عودة الكفاءات العربية

إن الملفت للنظر في الوطن العربي أنه مع ازدياد معدلات هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الغربية، تزداد البلدان العربية في تحمل أعباء الكفاءات الغربية في مختلف التخصصات بتكاليف كبيرة لمواجهة نقص الكفاءات. وقد واجهت تلك الخيارات والاستراتيجيات المطروحة لحل مشكلة هجرة الكفاءات، وخاصة خيار العودة العديد من العوائق والتحديات كثيرة، منها ما يلي:

1- عدم وجود جو ملائم مع تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وضعف مؤسسات التعليم العالي في العديد من الدول العربية.

2- افتقاد الدول العربية إلى المشاريع التنموية الشاملة، والتي من أهم عواملها خلق بيئة فكرية وعلمية وثقافية مناسبة والتي توفر لها مختلف مقومات العيش والعمل والإنتاج العلمي.

3- مطالبة الكفاءات التي تغادر بلدانهم الأصلية باسترجاع وتعويض الموارد المالية التي أنفقتها الدولة على تأهيلهم وتعليمهم، أي الأخذ بمبدأ أن الخسارة يجب أن تعوض من قبل الشخص المتسبب فيها[41]، فضلا عن القيود المفروضة على عودة الكفاءات العلمية كفقدان الجنسية أو التصريح بالإقامة القانونية.

4- تنفيذ الشركات الأجنبية الخاصة بالاستثمار والمقاولاتية لمعظم المشاريع التي تقوم بها الدول العربية تنفذها، إلى جانب مشاركة وطنية محدودة.

5- غياب الوحدة والتكامل بين الدول العربية في الحد من مشكلة هجرة العقول العربية.

6- التسهيلات والاستراتيجيات التي توفرها الدول المتقدمة ومؤسساتها لاجتذاب الكفاءات والمهارات العلمية إليها، حسب متطلبات أسواق عملها واستمرار تزايدها على تلك الكفاءات.

7- الاهتمام باللغة العربية واعتمادها اللغة الوطنية الأولى رسميا وأكاديميا[42] دون الاستغناء عن اللغات الأجنبية الأخرى للقضاء على مشكلات الترجمة المتعلقة بالمصادر والمراجع وغيرها[43].

وقد ولدت تلك التحديات والعوائق التي حالت دون إيجاد حل صارم لاستقطاب تلك الكفاءات العلمية فكرة أساسية لدى العديد من الباحثين والمفكرين مفادها أن هو الأفضل حاليا هو الاستفادة من العقول الموجودة في المهجر دون عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

خاتمة:

يمتلك الوطن العربي قدرات بشرية هائلة وكوادر فنية من مختلف المستويات والتخصصات، كان من الضروري تفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، لكن هذه المؤهلات والطاقات تعيش حالة غربة واحتقار وإهمال في بلادها، نتيجة نظم سياسية تعيش على المحسوبية والواسطة والمكائد السياسية والصراع البيروقراطي.

ونتيجة إعطائها وظائف إدارية تبعدها عن وظيفتها الأساسية وهي الإنتاج الفكري والإبداع العلمي والمشاركة في المناقشات الجادة للمشاريع والبرامج الإنمائية الشاملة للمجتمع، تلجأ هذه العناصر التي تمتلك الخبرة والطموح والقدرة إلى الهجرة بحثا عن بيئة علمية متميزة، وتصادف التسهيلات والإغراءات والراحة والإشباع النفسي والرضا المهني في البلدان التي تهاجر إليها. وعلى هذا الأساس أصبحت هجرة الكفاءات البشرية العالية إلى خارج الوطن العربي مشكلة على درجة كبيرة من الأهمية، باعتبارها أصبحت أهم القضايا الهامة التي تواجهها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن الأثار السلبية لهجرة الكفاءات تبرز وتتجلى على المدى الطويل، بالإضافة إلى عجز حكومات الدول العربية عن المعالجة الحازمة لهذه المشكلة، مما جعل منها عاملا مساعدا على تزايد وإطراد الهجرة إلى خارج حدود الوطن العربي.

إن خيار عودة الكفاءات العربية، يبقى تحت ضغوط تيارات العولمة ومخاطرها، والمواقف المتناقضة للدول المتقدمة، وتزايد معدلات الهوة بين تلك الدول والدول النامية، في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية من جهة والأوضاع السياسية والاقتصادية والتنموية المزرية من جهة أخرى، ولذلك تسعى معظم الدول العربية إلى إيجاد منظومات متكاملة وبناء العديد من الخطط والبرامج والسياسات والآليات، لإيجاد بيئة عربية ملائمة، تتحقق فيها كل متطلبات العيش والاستقرار التي تناسب الكفاءات العلمية، إلا أن خيار العودة يبقى نسبيا ومؤقتا حسب ما يفرضه الواقع المعاش.

وأخيرا يمكن القول أن الاقتصاد ليس إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو – قبل ذلك – تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات. ذلك أن ثروة الشعوب لا تتحقق بالأماني، دون وعي حقيقي بأهمية العوامل الثقافية في تكوين واستمرار الثروة، ومنها الحث على مجتمع القانون، والتي بدونها لا يتسنى لأي مجتمع الوصول إلى عتبة التنمية المستدامة، هكذا تتحقق ثروات الشعوب ولا ثروة دونها.

الجداول:

جدول رقم (01): الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي (%) في بلدان المغرب العربي وبعض البلدان العربية مقارنة مع بعض البلدان المتقدمة:

بلدان المغرب العربي وبعض البلدان العربية			بعض البلدان المتقدمة		
البلد	السنة	النسبة المئوية	البلد	السنة	النسبة المئوية

الجزائر	2017	0.53	ألمانيا	2016	2.94
المغرب	2010	0.71	السويد	2016	3.25
تونس	2016	0.60	فرنسا	2016	2.25
مصر	2017	0.61	الدنمارك	2016	2.87
السعودية	2013	0.82	الكيان الصهيوني	2016	4.25
الكويت	2017	0.08	الولايات المتحدة	2016	2.74

المصدر: (معهد اليونسكو الإحصائي: https://data.albankaldawli.org/indicator/gb.xpd.rsdv.gd.zs)

جدول رقم (02): ترتيب عدد الكفاءات العربية المهاجرة من المغرب العربي:

البلد	عدد الكفاءات المهاجرة	الدولة	عدد الكفاءات المهاجرة
الجزائر	215,347	ليبيا	15,541
المغرب	207,117	موريتانيا	2,745
تونس	68,190	**المجموع: 508.940 (أكثر من 50% من الكفاءات العربية المهاجرة)**	

المصدر: (معهد اليونسكو الإحصائي: https://data.albankaldawli.org/indicator/gb.xpd.rsdv.gd.zs)

جدول رقم (03): قيمة التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية عموما

التحويلات بالمليار دولار	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2015
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	23.2	25.1	26.5	32.1	35.9	33.7	35.4	49.0
جميع البلدان النامية	159.3	192.1	226.7	278.5	324.8	307.1	325.5	...

المصدر: (البنك الدولي 2011، اتحاد المصارف العربية العمالة العربية المهاجرة خلال عام 2015)

ملاحظة: ".." تعني أن البيانات غير متاحة.

جدول رقم (04): قيمة التحويلات الواردة لبلدان المغرب العربي

البلد	التحويلات الواردة (بملايين الدولارات)							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	2.202	2.059	2.044	1.942	..	..	2.063	2.100
المغرب	6.894	6.269	6.423	7.256	..	..	6.819	6.800
تونس	1.977	1.964	2.063	2.004	..	..	2.362	2.400
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	1.591	1.394	1.100	442	401	424	429	..

المصدر:(بيانات التحويلات السنوية من البنك الدولي حتى أكتوبر 2014، التقرير السنوي لمنظمة الهجرة الدولية لعام 2015)

ملاحظة: ".." تعني أن البيانات غير متاحة.

هوامش:

[1]- أول من استعمل تعبير "هجرة العقول" الوزير البريطاني اللورد هيلشام سنة 1963 عندما قال: "إن الولايات المتحدة تعيش على حساب عقول أناس أخرين". مصطفى عبد العزيز مرسي، "قضايا المهاجرين العرب في أوروبا"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2010، ص 174 .

[2]- أحمد زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 130.

[3]- فريدريك معتوق، "معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا"، الطبعة الأولى، أكاديمية لبنان، بيروت، 1993، ص 233، 234.

[4]- بويل وآخرون، "الهجرة الدولية عام 2000"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 169، سبتمبر 2000، مركز المطبوعات لليونسكو، القاهرة، ص 32.

[5]- قامت الجمعية الملكية البريطانية بابتداع مصطلح «هجرة الأدمغة» لوصف هجرة العلماء من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة وكندا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الميلادي. الربيع محمد، "هجرة الكفاءات العلمية"، مطبوعات جامعة الكويت، 1972، ص 11.

[6]- إلياس زين، "هجرة الأدمغة العربية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص 13.

[7]- بهاء الدين أحمد، "المثقفون والسلطة في عالمنا العربي"، مجلة العربي، الكويت، أكتوبر 1999، ص 69.

[8]- JACQUES GAILLARD ,coopérations scientifiques internationales , volume 7, l'institut française de recherche scientifique et de développement en coopération , Paris 1996, p 323.

[9]- عصام خوري، "هجرة الكفاءات العلمية العربية مع إشارة للجمهورية العربية السورية"، دراسة بحثية عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، سوريا، 2008.

[10]- شيخاوي سنوسي، "هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2011، ص 34.

[11]- فاطمة زهرة افريحة، "عوامل هجرة الكفاءات بالجزائر"، ندوة هجرة الكفاءات العربية التي نظمتها الاكوا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 157، ص 155.

[12]- زبغنيو بريجينسكي، "بين عصرين أميركا والعصر التكنو الكتروني"، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت 1980، ص65.

[13]- إلياس زين، المرجع السابق، ص 106.

[14]- تعد منطقة الوطن العربي أعلى منطقة جغرافية في العالم في نسب البطالة، إذ تشكل نسبة البطالة ككل في هذه المنطقة ما نسبته 9.81 % من إجمالي السكان، بينما يصل المعدل العالمي في نسب البطالة إلى ما نسبته 5.38 % فقط، وذلك بحسب إحصائيات البنك الدولي في آخر إحصائيات رسمية في سبتمبر من العام الماضي 2018، وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. (الجزائر 10.7%، مصر 10.6%، السعودية 12.8%، العراق 14%، تونس 15.3 %، عمان 17.5%، الأردن 18%، ليبيا 19.2%، فلسطين 17.4%، اليمن 60%...) .

[15]- محمد جعفر زين، "هجرة العقول في إطار التحولات الاجتماعية الجارية في اليمن"، ندوة هجرة الكفاءات العربية التي نظمتها الاكوا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 75، 76.

[16]- إلياس زين، مرجع سابق، ص 96.

[17]- عبد الناصر أحمد عبد السلام البدراني، "هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج (العراق نموذجا)"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الدانمارك، 2009، ص 83-84.

[18]- كثير من الدول العربية، ولا سيما الإفريقية منها، حديثة العهد بالاستقلال (ليبيا في 1951، تونس والمغرب في 1956، الجزائر في 1962)، وهذا الوضع خلق كيانات ضعيفة في كل المستويات و تدني في مستوى معيشة أفرادها مما دفع الكثير من الكفاءات المتكونة أثناء فترة الاستعمار إلى الاستقرار بالدول التي كانت تفرض هيمنتها على أوطانهم الأصلية كامتداد لنشاطهم أثناء فترة الاستعمار.

[19]- محمد الخشاني، "الجاليات العربية المغتربة والتنمية"، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، 2014، ص54.

[20]- زهور مناد، "مسألة الهجرة في العلاقات الأورو-مغاربية: الرهانات و الآفاق"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 23.

[21]- ليستر ثرو، "مستقبل الرأسمالية"، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي، منشورات بيت الحكمة، شركة السرمد، 2000، ص 204.

[22]- أصدر الكونجرس الأمريكي قرارا بزيادة تصريحات الحصول على بطاقة الإقامة للخريجين الأجانب في مجالات التكنولوجيا المتطورة عن طريق نظام H-1B من (90) ألف في السنة إلى (150) ألف ثم إلى (210) آلاف .

خضير عباس النداوي "هجرة العقول العربية"، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.iraqwriters.com/iNP/view.asp?ID=67

[23]- وفي هذا المجال قامت فرنسا بسن قانون جديد للهجرة يخص ذوي الكفاءات العالية، وهو ما عرف بالهجرة الانتقائية والتي حددت فترتها ب 03 سنوات قابلة للتجدد مرة واحدة، وهي سياسة عقلانية تعتمد على حسابات الربح والخسارة.

[24]- في بريطانيا فرضت السلطات زيادة حوالي 500 جنيه استرليني في شكل رسوم الدخول إلى المملكة، ويستثنى من ذلك المهاجرون من ذوي الكفاءات والمهارات من أجل جذبهم إلى التراب البريطاني.

[25]- عبد الرحمن منذر، "الفجوة المعرفية بين الشمال والجنوب"، الدار الدولية للنشر والطباعة، بيروت، 2002، ص 126.

[26]- محمد الأمين لعجال اعجال، "هجرة الكفاءات العربية: الأسباب والمقترحات للحد منها (حالة الجزائر)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1989 ص 60-62.

[27]- حسب ما ورد في الدراسة التي أنجزت من قبل إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية الصادرة في فيفري 2009، فقد سجل ما يقارب 215347 كفاءة مهاجرة من الجزائر، و207117 من المغرب، و68190 من تونس.

[28]- شريفة معدن، "هجرة الكفاءات العربية وأثرها على التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 37/36، نوفمبر 2014، الجزائر، ص 36.

[29]- وكانت إحصائيات للأمم المتحدة قد أشارت إلى وجود 7000 طبيب جزائري من أصل 10000 طبيب أجنبي بفرنسا 2006.

[30]- علي يوسف، "هجرة الأدمغة الجزائرية إلى فرنسا". على الموقع الالكتروني التالي:

http://aliyoucef.maktoob.com

ويشكل عدد الأطباء العرب العاملين في بريطانيا 34 % من مجموع الأطباء العاملين في بريطانيا. المعهد الإنمائي للأمم المتحدة تقرير التنمية البشرية، 2002.

[31] -Algérie : la fuite des cerveaux, a coûté au pays 165 milliards $ en 30 ans, article publié sur Algérie-Eco, le 26 septembre 2016 (consulté le 15 avril 2019 à 20h45) :

https://www.algerie-eco.com/2016/09/26/algerie-fuite-cerveaux-a-coute-pays-165-milliards-30-ans/

[32] -Madjid Dahmane, Exode des cerveaux ou émigration de main d'oeuvre qualifiée : quels enjeux ? , STRATEGIA Revue des études de défense et de prospective, N° 3, Premier semestre 2015, Algérie, p65.

[33]- طبقا لمركز إحصائيات اليونسكو، وحسب ما ورد في تقرير العلوم لسنة 2010، تسجل الدول العربية مجتمعة ما يقارب 477 باحثا لكل

مليون نسمة، في حين بلغ عدد الباحثين في اليابان سنة 2007 ما يقارب 5573 باحثا لكل مليون نسمة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 4663 باحثا لكل مليون نسمة، أما الصين فسجلت حوالي 1071 باحثا لكل مليون نسمة، وألمانيا حوالي 3432 باحثا وهو ما يحدد – بوضوح – التفاوت الكبير والهوة المعرفية بين العالم العربي والعالم المتقدم.

[34]- إلياس زين، مرجع سابق، ص 75.

[35]- تامر علي أحمد، أحمد عاطف طه حسين، "هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب...واقع مخيف لآمال ممكنة"، ورقة بحثية للمشاركة في ندوة الشباب والهجرة، تونس (ديسمبر2002)، ص08.

[36]- بينت دراسة أجريت في عام 2000 في المغرب الأقصى أن زيادة بنسبة (10%) من المهاجرين تقلل من الفقر بنسبة (1.9%)، وتساعد في عدم انحدار نسبة (4%) من السكان (حوالي مليون شخص) دون خط الفقر، وانخفضت نسبة الفقراء من (23 %) إلى (19 %) في الفترة من 1984 إلى 1999.

- Gallina, Andrea, The Impact of International Migration on The Economic Development of Countries in the Mediterranean Basin, United Nation Expert group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region, Beirut 15-17 May 2006, p 10-17.

[37] -Abdelkrim Belguendouz (2010), Compétences Marocain expatriées : Quelles politiques demobilisation suivis pour le développement du Maroc ?, Séries CARIM AS, n° :21, Robert Schuman center for Advanced studies, Institut universitaire européen, PP 18-19.

[38]- في الجزائر تم إنشاء المديرية الفرعية للنشاطات الاقتصادية وتثمين الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج، بموجب المرسوم الرئاسي 381/08، وهي تتبع مديرية الجالية بوزارة الخارجية، وبموجب المادة الرابعة تكلف بما يلي :

- اقتراح تدابير من شأنها تحفيز أعضاء الجالية الوطنية بالخارج لإجراء عمليات تحويل الادخار وتوظيف الأرصدة والاستثمار في مجالات منتجة.

- اقتراح آليات تسهيل وتدابير محفزة اتجاه الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج من أجل مشاركتها في التنمية الوطنية بالاتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية.

- تنظيم تظاهرات تجاه الكفاءات والمستثمرين الجزائريين المقيمين بالخارج.

- وضع بطاقية خاصة بالكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج.

[39]- في هذا الصدد نشير إلى قيام جامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي بمبادرة مشتركة لإنشاء آلية مشتركة لمواجهة قضايا هجرة الكفاءات العربية. تقرير الاجتماع الأول لمجموعة العمل الإفريقية العربية المعنية بالهجرة، القاهرة، (يومي 23 - 22 أفريل 2012)، ص 1.

[40]- منذر الفضل، (06 جانفي 2002)، "إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العربية"، موقع حلبجة، ص01.

[41] -Speranta Dumitru, L'éthique du débat sur la fuite des cerveaux, Revue Européenne des Migrations Internationales, n° 25, 2009, PP127-129.

[42]- نجوى بوزيد، "وضعية الخريج الجامعي في المؤسسات الصناعية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص153.

[43]- عبد الله محمد عبد الرحمان، "سوسيولوجيا التعليم العالي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 223.